الرقابة الإدارية في حكومة الإمام أمير المؤمنين علي (ع)

المدرس
هناء سعدون جبار
المعهد التقني - الكوفة

المقدمة:

إن مفهوم الدولة تعبير يطلق على الكيفية التي يمارس بموجبها المجتمع البشري ثلاث سلطات مهمة لتماسكه واستقراره، هي: السلطة التنفيذية التي تقود وتأمر وتنهي، والسلطة التشريعية التي تضع القوانين، والسلطة القضائية التي تفصل في الخصومات، ومثل ما كان للدولة أهميتها فإن للرقابة اهميتها البالغة واثرها الفعال في المحافظة على حقوق الأفراد في التعدي والمصادرة عليها .

الإسلام دين توحيد لله وإحسان بين الناس، ويقوم على فرعين هما: –

الأول: عقائد وعبادات تنظم علاقات الإنسان بربه – وتكاليفها ثابتة.

الثاني: معاملات تنظم علاقات الإنسان بأخيه الإنسان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية – ومبادئها مرنة وأحكامها متحركة. إذ إن الدولة في الإسلام تقوم على هدف سامٍ يتمثل في الدولة إذ تنظم علاقات الإنسان بأخيه الإنسان ويدخل في نطاق مقاصد المعاملات الإسلامية.

ولعل من أهم الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع هو قلة الوعي لدى الناس في مجال الحكومة الإسلامية والرقابة عليها، وقد سعينا من خلال البحث في المصادر الأساسية والمراجع الحديثة للوصول إلى النتائج المتوخاة في هذا البحث.

المبحث التمهيدي

الرقابة الإدارية المصطلح والمفاهيم

المطلب الأول

الرقابة الإدارية

أولاً: معنى الرقابة لغة:

للرقابة في اللغة معان كثيرة منها:

1- الحافظ من أسماء الله تعالى الرقيب وهو الذي لا يغيب عنه اي شيء بدليل قوله تعالى [فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ][1] [وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا][2].

2- وتأتي الرقابة بمعنى الانتظار، ومنه قوله تعالى: [وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي][3] أي لم تنتظر قولي. فالله سبحانه وتعالى رقيب على جميع مخلوقاته يعلم سرهم وباطنهم وما تخفيه صدورهم من خير أو شر كما جاء في قوله تعالى [يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ][4].

3- ومن معانيها الحارس يعني يراقبهم اي يحرس عليهم ويقصد به مرقبتة ليحرسهم. والمَرْقَبُ والمَرْقَبَةُ الموضع المشرف يرتفع عليه الرقيب، وارتقب المكان، علا وأشرف ورَقَبَه يَرْقُبُه رِقْبة ورِقبانا ورُقوبا، وتَرَقّبَهُ، وارْتقبه: انتظره ورصده[5].

وعرف مجمع اللغة العربية الرقابة في الاقتصاد هي تدخل الحكومة أو البنوك المركزية للتأثير في سعر الصرف، وتسمى رقابة الصرف.

وهذا التعريف اقتصر الرقابة على نوع واحد، فهي أوسع من هذا بكثير كالرقابة على الائتمان وذلك بتحديد نسبة النقود السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك مقابل مجموع الائتمان الذي تمنحه لعملائها، وأيضاً الرقابة على الميزانية هي نظام يتبع للرقابة على الإيرادات والمصروفات الفعلية ومقارنتها بالتقديرات المدرجة في الموازنة[6].

ثانيا: الرقابة اصطلاحاً:

اختلفت عبارة الرقابه عند نظرة كل كاتب حيث جاءت الرقابة في العديد من الكتب التي تتحدث عن العلوم الإدارية والمالية العامة بأشكال

مختلفة ، فبعض الكتاب نظر إلى مفهوم الرقابة على أساس ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، والبعض ينظر اليها بأنها مجموعة من الإجراءات والعمليات، وعند بعض اخر تعني الأجهزة التي تقوم بعملية الرقابة[7].

إذن الرقابة الإدارية هي واحدة من الوظائف الرئيسية الأربعة التي تتكون منها العملية الإدارية التخطيط/ التنظيم / التوجيه / الرقابة، ويرى علماء الإدارة والاقتصاد والمالية ان أي نظام إداري أو مالي لا تتوفر فيه رقابة فعاله ومنتظمة يعتبر نظاما ناقصا يفتقر إلى مقومات وجوده ويرى هؤلاء ان الرقابة ظاهرة ضرورية وطبيعية في أي مجتمع لأنها تمثل الضوابط لكل تصرف يتعدى اثرة إلى الغير[8].

وللرقابة دورها الفعال في الحفاظ على اقتصاديات الدول، والحفاظ على حقوق الأفراد من التعدي والمصادرة، وتعد وسيلة مهمة لضمان توزيع الناتج القومي على جميع فئات الشعب بصورة متساوية، والرقابة تعني ايضاً تحقيق الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من بين السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية[9].

معنى الإدارة:

لغة:

وردت عدة تعريفات في معاجم اللُّغة للإدارة، إذ جاء في أحد تعريفاتها على إنها: "وأداره عن الأمر ويقال: أدرت فلاناً عن الأمر إذا حاولت إلزامه إياه وأدرته عن الأمر إذا طلب منه"[10].

وجاءت في تعريف آخر على إنها: "أدار الوزير العمل: أشرف عليه". وعلم الإدارة: علم يتعلق بكيفية إدارة الأعمال"[11].

الإدارة في الاصطلاح:

أورد علماء الإدارة عدة تعريفات للإدارة العامة في الاصطلاح، تتفق في معناها العام وتختلف في صياغتها والتعبير عنها إلاّ أنها تدور حول مفهوم واحد، وسوف نورد بعض التعريفات لغرض الوقوف عليها سعياً للوصول إلى أمثل التعريفات وشمولها لمفهوم الإدارة العامة.

1- الإدارة هي التي يتم من خلالها انجاز الاعمال وتحقيق الأهداف عن طريق الآخرين فالإدارة تقف بقوة وراء كل نجاح يحققه أي نشاط أو اكتشاف أو خدمة أو إنتاج وهي التي تفسر تقدم أو تخلف أي مجتمع من المجتمعات[12].

2- هي العملية التي تسعى إلى تجميع جهود مجموعة من البشر اتجاه تحقيق مجموعة من

الأهداف المحددة. أي انها تسعى التحقيق أهداف المنظمة من خلال التخطيط – التنظيم – التوجيه التنسيق الرقابة[13].

المطلب الثاني

حكومة الإمام علي

اوضح بعض الكتاب ان معنى الحكومة هو اتحاد جهود مجموعة من الأفراد – يترأسهم قائد – للقيام بمسؤولية الحكومة وممارسة السلطة. فالحكومة لها ثلاثة انظمة، هي: المسؤولية، النظام الهرمي الإدارة. كما قال الإمام علي (ع) "وان عملك ليس لك بطُعمة، ولكنّه في عُنقك أمانةٌ..."[14]. او قوله "... إنك فوقهم ، ووالي الأمر عليكَ فوقك، واللهُ فوقَ من ولاّك...". اما في الإدارة، بين "... فانه لابد للناس من أمير برٍّ أو فاجرٍ..."[15])[16].

ان للحكومة كما اوضح البعض مجموعة من الخصائص

1. كتاب الله سبحانه وتعالى، فيقول: [يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ...][17]. ودليل ذلك تفسير للآية الكريمة: «أما والذي فلق الحبّةَ وبرأ النسمةَ، لولا حضورُ الحاضِر، وقيامُ الحجّةِ بوجودِ الناصرِ، وما أخذَ اللهُ على العُلماءِ، ألاّ يُقارُّوا على كظّةِ ظالمٍ ولا سَغبِ مظلومٍ، لألقيتُ حبلها على غاربِها...»[18].

2. صياغة القرار كقوله "أما الأمرةُ البرَةُ فَيعملُ فيها التقيُّ، وأمّا الأمرةُ الفاجرةُ فيتمتّعُ فيها الشقيُّ إلى أن تنقطعَ مُدّته، وتُدركه منيتُهُ"[19].

وعن طريق سياسة الامام وخبرته الادارية التي اكتسبها من معلمه الاكبر الرسول الاكرم (ص) استطاع ان يبني دولة قوية امتدت الى اجزاء واسعه من العالم كان لها دور كبير في ترسيخ العدل بين الناس [20].

3. الكفاءة. قدرة الامام على تلبية جميع احتياجات الناس وذلك عن طريق تحقيق العداله الاجتماعية بين جميع مكونات الشعب وسد احتياجاتهم [21].

4. مكونات الحكومة. ويقصد بها ان تكون الحكومة مكونه من مجموعه من الافراد وهؤلاء الافراد يجب ان تتضافر جهودهم مع القائد(الامام علي) [22]:

المبحث الأول

الرقابة الإدارية في عصر صدر الإسلام

واجهت الدولة الإسلامية في فترة عصر صدر الإسلام مجموعة من القضايا والمشاكل المعقدة ولأسباب كثيرة مما جعل أمر إدارة الحكم في الدولة الإسلامية صعبا للغاية ولم تكن الرقابة الإدارية في عهدي أبي بكر وعمر بالصعوبة الكبرى نتيجة محدودية حجم الدولة الإسلامية، ومع النصف الثاني من عهد عمر وفي ظل توسع الدولة نتيجة الفتوحات الإسلامية لجأت الدولة إلى تمصير الأمصار كالبصرة والكوفة واحتاجت إلى أن يتوسع جهازها الإداري وتبعاً لذلك احتاجت لنوع من الرقابة الإدارية، استلم زمامها وقام بمهامها عمر بن الخطاب بنفسه.

ولما تسلم عثمان حكم الدولة الإسلامية سنة (23هـ/623م) في ظل أجواء خاصة تشبه في بعض جوانبها تلك التي أعقبت وفاة الرسول الكريم محمد (ص) إذ أن عثمان جمع بين هويته الارستقراطية بحكم انتمائه للبيت الأموي صاحب النفوذ الأقوى في المجتمع المكي القديم وبين هويته الإسلامية التي منحته موقفا متميزا في إطار النخبة الأولى المناضلة مع الرسول (ص) في بداية الدعوة. فلقد زكى هذا الترشيح فئة معينة كان من أهدافها أن تمد خطاها إلى مركز السلطة عبر الهوية الأولى لعثمان الذي وحّد المصالح المشتركة وذلك ان التيار الارستقراطي وحلفاؤهم كان هو الاتجاه الغالب في مجلس الشورى الذي كان عليه ان ينتخب خلفاً لعمر بن الخطاب[23] ولذلك جاء اختيار عثمان[24] مطابقا بصيغة التميز نحو الأمويين.

سار عثمان في سياسته المالية بطريقة لم يعهدها السلمون من ذي قبل فقد ازداد في منح الهدايا والاموال على اهله وذويه من سادات قريش [25] وقد وصف حالها سعيد بن المسيب بقوله: ((إن عثمان لما ولّي كره ولايته نفر من الصحابة لأن عثمان كان يحب قومه، وكان كثيراً ما يولي بني أمية ممّن لم يكن له مع النبي (ص) صحبة، فكان يجيء من أمرائه ما ينكره أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام... أستأثر بني عمه فولاهم ما أشرك معهم...))[26].

وسار ولاته على نفس طريقته فراحوا يأخذون من بيوت أموال المسلمين وينفقون على ذويهم وأنصارهم المقربين[27]، وفي ذلك ذُكر (أن عثمان كان في نهاية الجود والكرم والسماحة والبذل فسلك عماله وكثير من أهل عصره طريقته)[28]، كما ابيح لبعض كبار الصحابة بيع الأراضي المقطعة لهم إذ باع أسامة بن زيد الأراضي التي أقطعها عثمان له[29].

ولذلك أضاف عثمان إلى عطاياه السخية للطبقة الثرية فرصة لتنمية ثرواتها عندما اقترح على أهل المدينة ان ينقل الناس فيئهم من الأرض إلى حيث أقاموا فاستغل الأغنياء هذه الفرصة واشتروا بأموالهم أراضي في البلاد المفتوحة وبادلوا بأرضهم في الحجاز أراضي في الأمصار الأخرى وجلبوا لها من يعمل فيها ويستثمرها[30].

وقد ذكر بعض الأمثلة على هذه الثروات الضخمة (فقد بلغت ثروة الزبير خمسين ألف دينار وألف فرس وألف عبدا وضياعا وخططا في البصرة والكوفة ومصر وكانت غلة طلحة بن عبدالله من العراق كل يوم ألف دينار وقيل أكثر)[31].

وإلى جانب هذه الطبقة كانت هناك طبقه فقيرة معدمة تكونت من استئثار عمال خليفة المسلمين بالفيء والغنائم لأنفسهم[32] وحرمان المقاتلة منها مدعين ان ألفي لله وليس للمحارب سوى اجر قليل يدفع إليه فرأى هؤلاء أنهم حُرموا من الغنائم التي كانت تدفع إليهم على عهد رسول الله (ص) ومن حكم الدولة الإسلامية من بعده[33].

ونتيجة لهذه الفوارق الطبقية في المجتمع ظهر الترف وبدأ بعض الناس يلعبون الميسر ويحتسون الخمر[34].

وقد بينت الاحداث ان الخليفة عثمان كان واجهة تستر خلفها الأمويين وعززت الأحداث هذا، إذ أسند إلى اله وذويه الدول الكبرى في الدولة الإسلامية المتمثلة بولايات البصرة والكوفة والشام ومصر وهذه الدول تعتبر مركز الثروة الماليه [35] فقد ولى عثمان عبدالله بن عامر بن كريز ابن خاله على ولاية البصرة وعمره خمسة وعشرون سنة بعد عزل أبو موسى الاشعري منها[36] وولى الكوفة الوليد بن عقبة بن أبي معيط بعد عزل سعد بن أبي وقاص عنها[37] أما الشام فقد كانت دمشق والاردن لمعاوية وهو ما مهد لاعتلاء معاوية سدة الحكم فيما بعد إذ ليس هناك من شك من ان الخليفة عثمان هو الذي مهد لمعاوية تولي الحكم اذ ضم إليه ولاية فلسطين وحمص واطلق يده في الشام فاصبح ذات سلطة وقوة ونفوذ [38] أما مصر فقد كانت لأخيه من الرضاعة عبدالله بن أبي سرح وكان من أخطر المشركين وأكثرهم عداءً للنبي (ص) وسخرية منه وقد أهدر النبي (ص) دمه ولو وجد تحت أستار الكعبة[39].

وروي انه زوج ابنته واعطاها مئة الفي دينار ثم أعطا جواهر كسرى لتتحلى بها وهي الجواهر

التي غنمت وارسلت إلى المدينة في عهد عمر بن الخطاب فلم يستطيع قسمتها كما لم يستطيع احد شراءها ليوزع ثمنها على المسلمين فبقيت في بيت مال المسلمين حتى أخذها عثمان ووهبها لابنته[40].

وعلى ما يبدو لي ان السياسة المالية التي سلكها عثمان كانت مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي مما ادى ذلك إلى ضياع أموال المسلمين العامة بتوزيعها على ذويه واقربائه والمقربين لديه ونستدل على ذلك طريقة تصرفه في بيت مال المسلمين إذ كان عثمان يأخذ من بت المال ما يريد فهو القائل: لنأخذ حاجتنا من هذا الفيء وان رغمت انوف أقوام. فأجابه الإمام علي: اذن تمنع من ذلك ويحال بينك وبينه[41].

وكان على بيت مال عثمان عبد الله أبن الأرقم فاستلف عثمان من بيت المال مئة ألف درهم ثم قدم عليه عبد الله بن اسيد بن أبي العاص من مكة وناس معه غزاة فأمر لعبد الله بثلاثمئة ألف درهم ولكل رجل من القوم بمائة ألف درهم وصك بذلك إلى ابن الارقم فاستكثر ابن الارقم المال ورد الصك، فقال له الخليفة عثمان: انت خازن لنا فما حملك على ما فعلت؟ فقال ابن الارقم كنت ارى اني خازن للمسلمين وإنما خازنك غلامك والله لاألي لك بيت المال أبداً وجاء بالمفاتيح فعلقها على المنبر وبعث عثمان إلى عبد الله ابن الارقم ثلاثمئة ألف درهم يسترضيه بها فلم يقبلها[42].

ونتيجة لسياسة عثمان المالية والإدارية هذه كان عماله يتصرفون على وفق هذه السياسة حسب قول بعض الولاة على الكوفة: إن (سواد العراق بستاناً لقريش ما شئنا اخذنا منه وما شئنا تركناه) فعارضه مالك الاشتر[43] بالقول: (أتجعل مراكز رماحنا وما أفاء الله علينا بستاناً لك ولقومك؟)[44].

ان اغلب الولاة من قرابة عثمان ولم يكن عملهم في أمصارهم مقبولا لدى العامة من الناس فلما أعترضه المسلمون من غير قريش نفاهم إلى الشام وكان من أشد هؤلاء المعارضين أبي ذر الغفاري الذي أرسله إلى معاوية بالشام ثم أعاده معاوية إلى المدينة خوفا من انتقاض الأمر عليه بفعل دعوة أبي ذر إلى معارضة أعمال الولاة واستئثارهم فنفاه عثمان إلى الربذة حتى مات فيها وحيدا[45].

وقد خرج الإمام علي (ع) مودعا ومواسيا أبي ذر بعد ان أصر الخليفة عثمان على نفيه قائلاً له "يا أبا ذر انك غضبت لله خارج من غضبت له ان القوم خافوك على دنياهم وخفتهم على دينك فاترك ما في أيديهم ما خافوك عليه واهرب منهم بما خفتهم عليه فما أحوجهم إلى ما منعتهم وما أغناك عما منعوك وستعلم من الرابح غدا والأكثر حسداً ولو أن السموات والأرضين كانتا على عبدٍ رتقاً ثم أتقى الله لجعل الله منهم مخرجا، لا يؤنسنك إلا الحق ولا يوحشنك إلا الباطل، فلو قبلت دنياهم لأحبوك ولو قرضت منها لأمنوك"[46].

ان سياسة الخليفة عثمان وولاته أثارت علية استياء وغضب الناس وخاصة الاقربين منه مما أدى في النهاية إلى مقتله[47].

وعلى اثر هذه الأوضاع المتردية جاء الناس يطلبون من الإمام علي تولي منصب الخلافة إذ (اجتمع المهاجرون والأنصار وفيهم طلحة والزبير فأتوا علياً فقالوا يا أبا الحسن هلم نبايعك فقال لا حاجة لي في أمركم أنا معكم فمن اخترتم فقد رضيت به فاختاروا فقالوا والله ما نختار غيرك قال فاختلفوا إليه بعد مقتل عثمان مرارا ثم أتوه في آخر ذلك فقالوا له انه لا يصلح الناس إلاّ بأمرة... فقال أني أكون وزيرا خير من ان أكون أميرا... فقال لهم إنكم قد اختلفتم إلي واتيتم واني قائل لكم قولاً... فصعد المنبر.. فقال أني كنت كارها لأمركم فأبيتم ألا ان أكون عليكم إلا وأنه ليس لي من أمر دونكم إلاّ أن مفاتيح مالكم معي ألا وأنه ليس لي أن أخذ منه درهما دونكم وقد وصف (ع) اقبال الناس عليه وإصرارهم لتولي أمرهم وصفاً جميلاً فقال: "رضيتم قالوا نعم قال اللهم اشهد عليهم ثم بايعهم على ذلك"[48].

وقد وصف (ع) إقبال الناس عليه وإصرارهم لتولي أمرهم وصفاً جميلاً فقال: "فما راعني إلا والناس كعرف الضبع، ينثالون علي من كل جانب حتى لقد وطىء الحسنان وشق عطفاي مجتمعين حولي كربيضة الغنم"[49].

إن رفض الإمام علي (ع) قبول خلافة المسلمين رغم كل هذا الإصرار والقبول الجماهيري بخلافته كان لعلمه بالأحداث التي سيواجها بعد القبول وقد حذر الإمام علي (ع) المسلمين ممن حضر البيعة من المخاطر التي تنتظرهم قائلاً: (دعوني والتمسوا غيري فأنا مستقبلو أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول وأن الأفاق قد أغامت والمحجة قد تنكرت واعلموا أني ان أجبتكم ركبت بكم ما أعلم به ولم أصغ لقول القائل وعتب العاتب وأن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه وأنا لكم وزيرً خير لكم مني أمير)[50].

والمتتبع لسياسية الإمام علي (ع) الإدارية سيرى معالم تلك السياسية واضحة من خلال أول خطبه خطبها (ع) عندما صعد إلى سدة الخلافة إذ يقول: (ان الله سبحانه وتعالى انزل كتابا فيه الخير والشر، فخذوا الخير تهتدوا وأصدفوا عن سمت الشر تقصدوا.... اتقوا الله في عباده وبلاده فأنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم أطيعوا الله ولا تعصوه وإذا رأيتم الخير فخذوه وإذا رأيتم الشر فأعرضوا عنه)[51].

وهكذا ورث الإمام علي منذ وصوله للسلطة سنة (655/35م) بناءً جديداً أصبح في قمته بنوا أميه وهم من الطلقاء الذين أسلموا متأخرين وفي سفحه الأنصار الذين رضوا ان يكون أمر الحكم في قريش ثم رضوا أن تستأثر قريش بولاية الأمصار وامتلاك الأرض والمال ولم يشاركهم في أسفل السلم

الاقتصادي إلاّ الشعوب المغلوبة من أصحاب الأقطار المفتوحة حديثاً... هذا هو البناء المختل هو الذي ورثه الإمام علي (ع) فأراد أن يقومه فأستنكر عليه سادة قريش عزمه على الإصلاح[52].

فمنذ اللحظات الأولى لولاية أمير المؤمنين (ع) اتجه بأنظاره نحو إصلاح الوضع الإداري والسياسي في الدولة، إذ بادر إلى طرد الولاة الإداريين موضع الشكوى والفساد، ونصب بدلاً عنهم آخرين، توخى فيهم الأمانة والكفاءة والصدق والحزم، وإقامة رقابة ومحاسبة فعالة وعادلة، وكتب عدداً كبيراً من الأوامر والإرشادات التي تصحح النشاطات السياسية والإدارية، وهو الأمر الذي يمكن وصفه بأنه إصلاح جذري وفعال، وكان ممكناً أن يؤتي ثماره سريعاً لو قُدر له الاستمرار والمتابعة، لولا استشهاده (ع)، وعودة الولاة والإداريين القدامى إلى سدة الحكم والسلطة[53].

وعلى ذلك يمكن لنا إيجاز سياسية الإمام علي (ع) بخطواته الإصلاحية من خلال النقاط التالية:-

1- إن أول عمل قام به الإمام (ع) هو طرد الولاة والإداريين موضع الشكوى، منهم: عبد الله ابن أبي سرح، ومعاوية بن أبي سفيان، ومروان بن الحكم، وعبد الله بن عامر، والوليد بن عتبة، وبقية الولاة الإداريين الذين شكلوا رؤوس المؤسسة الإدارية في عهد عثمان بن عفان، وكاتبه العام مروان بن الحكم، واستبدلهم بغيرهم من الصحابة والتابعين، ممّن عرفوا بالأمانة والكفاءة والحزم، مثل مالك بن الأشتر، ومحمد بن أبي بكر، وقيس بن سعد، وعبد الله بن عباس، وكثيم بن العباس، وسهل بن حنيف الأنصاري، وأبي رافع مولى رسول الله (ص)، وكميل بن زياد النخعي وآخرين[54]. لقد كان الإمام (ع) يهدف من خلال ذلك إلى إصلاح الجهاز الإداري للدولة المتمثل بولا الأمصار الإسلامية لأنه كان يرى ان صلاح الأمة بصلاح لذلك كان (ع) فنجده دائما يوصي عمالة بتقوى الله في السر والعلانية.

لقد عدَّ الإمام هذه العملية أساسية لإعادة بناء إدارة إسلامية فعالة، ولذلك رفض (ع) كل الضغوط والمحاولات بإبقاء الولاة الذين اقترفوا أعمالاً مخالفة للشريعة، كالقتل، وسرقة الأموال العامة، والاستيلاء على الأراضي، أو لم يرتضهم الناس في أعمالهم، فقد رفض طلب معاوية بن أبي سفيان بإبقائه في ولاية الشام، إذ قال له: "... وأما طلبك إلّي الشام فإني لم أكن لأعطيك اليوم ما منعتك أمس..."[55].

2- وقد ذهب الإمام علي (ع) إلى أبعد من طرد الولاة والإداريين، إذ بادر إلى رد الأموال والإقطاع الخاصة بالمسلمين إلى بيت المال، وكان هؤلاء قد استولوا على أموال وقطائع في مناطق إداراتهم التي اقطعها عثمان إلى ذويه وأقربائه والأموال التي أستأثر بها وقد صودرت أمواله حتى سيفه ودرعة وأضافها الإمام (ع) إلى بيت المال[56]، فقد قال (ع): "كل مال

اعطاه من مال الله فهو مردود في بيت الله فأن الحق لايبطلة شيء لو وجدته قد تزوج به النساء، وملك به الإماء لرددته، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور أضيق..."[57]، وقد شعر هؤلاء الولاة بحزم الإمام (ع) في تطهير الإدارة منهم، وتصميمه (ع) على مواصلة العملية الإصلاحية وأيقنوا أن الإمام سوف لن يتهاون معهم لذلك بدؤا بمساومته، فقال مروان بن الحكم وسعيد بن العاص والوليد بن عقبة نبايعك على ان (تضع عنا ما أصبنا وتعفى لنا عما في أيدينا.... فغضب علي وقال:" وأما وضعي عنكم ما أصبتم فليس لي ان أضع حق الله تعالى وأما ابقائي عما في أيديكم فما كان لله وللمسلمين فالعدل يسعكم)[58] وعندما أيقنوا ان الإمام لن يتهاون معهم بدءوا يحوكون المؤامرات ضده إذ كتب عمرو بن العاص لمعاوية بن أبي سفيان في الشام، قائلاً: (ما كنت صانعاً فاصنع، إذ قشرك ابن أبي طالب من كل ما تملكه كما تقشر عن العصا لحاها..."[59].

لقد خافت قريش على ثرواتها وخشت على نفوذها ومكانتها فقد عرفت الإمام (ع) وعرفت مخططاته الهادفة إلى اقامة الحق والعدل وتحطيم الامتيازات غير المشروعة لذلك أعلنوا الحرب ضده[60].

3- إن أمير المؤمنين (ع) يعلم أن عملية الإصلاح السياسي والإداري ومعالجة الفساد المالي وبهذه الطريقة الحازمة والواضحة هو جزء من قضية كبرى، إذ إن الحكومة مكلفة بإقامة العدل، في المجتمع، وهو جوهر الفلسفة الإسلامية في الحكم والسلطة والإدارة، وبدون هذا المبدأ لا يمكن استكمال عملية الإصلاح، ولذا وجب منع الظلم والخيانة في العمل والممارسة وفي علاقة الحكومة بالمجتمع، إذ كان يقول للحكام: (إن من استهان بالأمانة، ورتع في الخيانة... فقد أحل بنفسه الذل والخزي في الدنيا وهو في الآخرة أذل وأخزى، وإن أعظم الخيانة خيانة الأمة، وأفظع الغش غش الأئمة...)[61].

لذا نجده (ع) يؤكد على ولاته وعماله بالتزام العدل في ممارسة أعمالهم، إذ كان يقول لهم: "فليكن أمر الناس عندك في الحق سواء، فإنه ليس في الجور عوض من العدل..."[62] أو قوله (ع) لهم: "... حق على الوالي أن لا يغير على رعيته فضل ناله ولا طول خصه به وان يزيد ما قسم الله له من نعمه من عباده وعطفا على اخوانه..."[63] ونحو ذلك كثير ممّا نجده في رسائله وأوامره وإرشاداته إلى الحكام والولاة، مما يعني أن الإمام (ع) كان مدركاً تماماً ضرورة إقامة العدل، ومنع الظلم[64].

4- أدرك الإمام (ع) أن الوصول إلى بناء دولة قوية وحكومة مؤثرة وفعالة تؤدي واجباتها بكفاءة عالية، وفقاً لأحكام الشريعة، لا يمكن تحقيقها عملياً، إلاّ إذا كانت هناك رقابة ومحاسبة عادلة وكفوءة، تمارس أعمالها في داخل الإدارة نفسها، وتتحمل تحريكها السلطة من خلال التفتيش والمراقبة الدائمة، ومتابعة الأعمال، والاستماع إلى شكاوى الناس، وهذا ما نهض به الإمام (ع)

بنفسه، وركز عليه في عملية إصلاح الإدارة العامة، وقد حفظ لنا التاريخ صورة واضحة وقوية بإشراف الإمام (ع) على بناء إدارة متخصصة في هذا المجال، وقد مارسها في متابعة الولاة والإداريين الذين اختارهم وأقرهم في وظائفهم في الولايات والأقاليم جميعاً، واحداً، واحداً، فقد كتب إلى مصقلة بن هبيرة عامله على أردشير، قال له: "بلغني عنك أمر إن كنت فعلته فقد أسخطت إلهاك وعصيت إمامك: إنك تقسم فيء المسلمين الذي حازته رماحهم وخيولهم وأريقت عليه دماؤهم فيمن اعتامك من أعراب قومك فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة لئن كان ذلك حقاً لتجدن بك علّي هواناً ولتخفن عندي ميزانا فلا تستهن بحق ربك... فتكون من الأخسرين أعمالا"[65] وكتب إلى عثمان بن حنيف الأنصاري "عامله على البصرة وقد دُعّي إلى وليمة قوم من أهلها، فأثار ذلك أمير المؤمنين (ع) فقال له: " ما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مجفو، وغنيهم مدعو، فانظر إلى ما تقضمه من هذا المقضم، فما أشبه عليك علمه فالفظه، وما أيقنت بطيب وجوهه فنل منه الا وان لكل مأموم إماماً يقتدي به ويستضيء بنور علمه ألا وان أمامكم قد أكتفى من دنياه بطمرته، ومن طعمه بقرصيه ألا وانكم لا تقدرون على ذلك ولكن اعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد. فوالله ما كنزت من دنياكم تبراً ولا ادخرت من غنائمها وفراً... ولا حزت من أرضها شبراً"[66].

وهذا يعني أن الإمام (ع) كان يراقب ويتابع سلوك الولاة والإداريين، ويتأمل في الشكاوى والملاحظات التي تصل إليه، ليتأكد بنفسه من حسن سيرة هؤلاء ونشاطهم، بل أن هذه المتابعة والمراقبة كانت دقيقة جداً، ويبادر دائماً إلى تذكيرهم وتحذيرهم وإرشادهم ويوجه إليهم النصائح والأوامر خصوصاً في إقامة العدل، إذ كان كثيراً ما يردد (ع): "أنصفوا الناس من أنفسكم واصبروا لحوائجهم... فإنكم خُزّان الرعية، ووكلاء الأمة وسفراء الأئمة ولا تحسموا أحداً عن حاجته ولا تحبسوه عن طلبته، ولا تبيعن للناس في الخراج كسوة شتاء ولا صيف ولا دابة يعتملون عليها ولا عبداً ولا تضربن أحداً سوطاً لمكان درهم، ولا تمسن مال أحد من الناس مصلٍ ولا معاهد الا أن تجدوا فرساً أو سلاحاً يعتدى به على أهل الإسلام..."[67]، لأنه (ع) كان يخشى أن يقوم هؤلاء العمال بالإساءة إلى الناس أو الاعتداء على أموالهم وأراضيهم وممتلكاتهم الخاصة والعامة، وهو الأمر هو الذي دعاه إلى تشديد أعمال الرقابة والمحاسبة لكل صغيرة وكبيرة[68].

ومن خلال متابعة دقيقه للأعمال الإدارية للأمام أمير المؤمنين (ع) نستطيع القول إن عملية الإصلاح السياسي والإداري التي قادها وأشرف عليها الإمام (ع) كانت شاملة، ولو قدر لها أن تستمر وتتواصل في كل هياكل الدولة والسلطة والإدارة، لأمكن بناء نظام إداري متكامل تجتمع فيه

الكفاءات البشرية والمادية والفكرية، لتصبح واقعاً عملياً فريداً، إذ إنها شملت إعادة النظرية السياسية في الدولة الإسلامية وفقاً لقواعد الشريعة، وكما أرادها الله تعالى ورسوله الكريم (ص).

المطلب الثاني

الرقابة المالية

لعل من أهم الأمور المهمة في إدارة الدولة وانتظام أمرها السياسة المالية التي أوقعت عثمان بن عفان فيما وقع فيه من حصار أدى بالتالي إلى تلك المأساة التي جرت إلى مقتل حاكم المسلمين وما تلاها من فتن دهماء مرت على الأمة الإسلامية ولما آل الأمر إلى الإمام علي(ع) أعاد نظام المساواة في العطاء بين الجميع من العربي والاعجمي وبين سيد القوم وسائر الناس وبين من اسلم حديثا أو قديماً كما كان يفعل رسول الله (ص) حيث كان يساوي بين الجميع فيعطي علياً الذي امتاز بكل المأثر المعروفة كما يعطي من كان لا يقومون بأي مجهود متميز وذلك تطبيقاً لنص شرعي موحد[69] وقد أوضح ذلك بقوله (الا وان بليتكم قد عادت كهيئتها يوم بعث الله نبيه (ص) والذي بعثه بالحق نبياً لتبلبلن بلبلة ولتغربلن غربلة ولتساطن سوط القدر حتى يعود أسفلكم أعلاكم وليسبقن سابقون كانوا قصروا وليقصرن سابقون كانوا سبقوا)[70] هذا يعني ان الإمام قرر إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في عهد الرسول(ص) بتوزيع ثروات الأمة توزيعاً عادلاً بين المسلمين. إذ (ان من أهم الأسباب التي أدت إلى تخاذل المسلمين عن الإمام إتباعه لمبدأ المساواة حيث كان لا يفضل شريفاً على شريف في العطاء ولا عربياً على أعجمي[71] وقد عاتبه البعض على مساواته الناس في العطاء اسوة من غير تفضيل إلى السابقات والشرف قال:"اتامروني ان اطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه...لو كان المال لي لسويت بينهم فكيف وإنما المال مال الله"[72]، وعندما ناقشه مالك الأشتر بأمر المساواة متمنياً ان يؤثر الزعماء ليستطيع استمالتهم قال له: "أنت تأخذهم يا أمير المؤمنين بالعدل وتعمل فيهم بالحق وتنصف الوضيع من الشريف فليس لشريف عندك فضل منزلة على الوضيع فضجت طائفة ممن معك.....فأن تبذل المال يا أمير المؤمنين تمل إليك أعناق الرجال"فأجابه الإمام علي: ".. ما ذكرت من عملنا وسيرتنا بالعدل كان الله يقول [مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا][73]... وأما ما ذكرت من بذل الأموال واصطناع الرجال، فأنه لا يسعنا ان نؤتي أحداً من الفيء أكثر من حقه..." [74] لقد ولدت هذه السياسة المالية التي اتبعها الإمام علي (ع) والقائمة على المساواة في العطاء أعداء كثيرين له كان هدفهم الإطاحة بحكومته[75] نتيجة لتضرر مصالحهم من هذه السياسة الإصلاحية الجديدة للإمام علي (ع) في النظامين الإداري والمالي للدولة.

ومن معالم سياسته المالية الجديدة وضع الخراج على الاراضي وتبيينه مفصلا لولاته:

فقد حكى مصعب بن زيد الأنصاري عن أبيه قال: بعثني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على ما سقي من الفرات فذكر رساتق وقرى منها: نهر (الملك) و(كوثي) ونهر (سنر) و(الردمكان) ونهر (جوبر) ونهر (درقليط) و(الهيقباذان) وأمرني أن أضع على كل جريب من البر رقيق الزرع ثلثي درهم وعلى الشعير نصف ذلك[76]، وأمرني أن أضع على البساتين التي تجمع النخيل والشجر على كل جريب عشرة دراهم وعلى كل جريب الكرم إذا أتيت عليه ثلاث سنين ودخل في الرابعة وأطعم عشر دراهم، وأن أدع كل نخل شاذ عن القرى كي يأكله من مر به وألا أضع على الخضروات مثل المقاثي والحبوب والسمسم والقطن شيئا وأمرني أن أضع على الدهاقين الذين يركبون البراذين ويتختمون بالذهب على الرجل ثمانية وأربعين درهما في السنة، وعلى أوساطهم من التجار على الرجل أربعة وعشرين درهما، وأن أضع على الأكره وسائر من بقي منهم على الرجل إثنا عشر درهما واشترط على الجباة الرفق بالناس وبالدواب[77].

وعن رجل من ثقيف قال: استعملني علي بن أبي طالب (ع) على بانقيا وسواد من سواد الكوفة فقال لي والناس حضور: انظر خراجك فجدّ فيه ولا تترك منه درهما فإذا أردت أن تتوجه إلى عملك فمر بي، قال: فأتيته فقال لي: إن الذي سمعت مني خدعة إياك أن تضرب مسلما أو يهوديا أو نصرانيا في درهم خراج أو تبيع دابة عمل في درهم فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو[78].

وصيته لعامله على بادية الكوفة:

ومن أروع صور الإدارة المالية للإمام علي (ع) وصيته إلى عامله على البادية:

"انطلق بتقوى الله وحده لا شريك له، ولا تروعن مسلماً ولا تجتازن عليه كارهاً ولا تأخذن منه أكثر من حق الله في ماله، فإذا قدمت على الحي فانزل بمائهم من غير أن تخالط أبياتهم، ثم امض إليهم بسكينة ووقار حتى تقوم بينهم فتسلم عليهم ولا تخدش بالتحية لهم، ثم تقول: عباد الله أرسلني إليكم ولي الله وخليفته لآخذ منكم حق الله في أموالكم، فهل لله في أموالكم من حق فتؤدوه إلى وليه؟ فإن قال لك قائل: لا فلا تراجعه، وإن أنعم لك منهم منعم فانطلق معه من غير أن تخيفه أو توعده أو تعسفه أو ترهقه فخذ ما أعطاك من ذهب أو فضة، فإن كانت له ماشية أو أبل فلا تدخلها إلا بإذنه فإن أكثرها له فإذا أتيتها فلا تدخلها دخول متسلط عليه ولا عنيف به ولا تنفرن بهيمة ولا تفزعنها ولا تسوءن صاحبها فيها، واصدع المال صدعين، ثم خيره، فإذا اختار فلا تعرضن لما أختاره، ثم اصدع الباقي صدعين، ثم خيره فإذا اختار فلا تعرضن لما أختار فلا تزال بذلك حتى يبقى ما فيه وفاء لحق الله في ماله، فاقبض حق الله منه، فأن استقالك فأقله، ثم اخلطهما ثم اصنع مثل الذي صنعت أولا حتى تأخذ حق الله في ماله، ولا تأخذن عوداً ولا هرمة ولا مكسورة ولا مهلوسة ولا ذات عوار. ولا تأمن عليها إلاّ من تثق بدينه... ثم أحدر إلينا ما اجتمع عندك نصيره حيث أمر

الله به، فإذا أخذها أمينك فأوعز إليه أن لا يحول بين ناقة وبين فصيلها، ولا يمصر لبنها فيضر ذلك بولدها، ولا يجهدنها ركوباً، وليعدل بين صواحباتها في ذلك وبينها... وليوردها ما تمر به من الغدر به، ولا يعدل بها عن نبت الارض إلى جواد الطرق وليريحها في الساعات... حتى تأتينا بإذن الله بدنات منقيات غير متعبات ولا مجهودات، لنقسمها على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله فإن ذلك أعظم لاجرك وأقرب لرشدك إنشاء الله"[79] ، ويكمل الإمام علي (ع) وصيته لعامله قائلاً "إن الله ينظر إليها وإليك وإلى جهدك ونصيحتك لمن بعثك وبعثت في حاجته، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:" ما ينظر الله إلى وليّ له يجهد نفسه بالطاعة والنصيحة له ولامامه إلا كان معنا في الرفيق الأعلى". قال ثم بكى أبو عبد الله (ع) ثم قال: "يا بريد لا والله ما بقيت لله حرمة إلا انتهكت، ولا عمل بكتاب الله ولا سنة نبيه في هذا العالم، ولا أقيم في هذا الخلق حد منذ قبض الله أمير المؤمنين عليه السلام، ولا عمل بشيء من الحق إلى يوم الناس هذا، ثم قال: أما والله لا تذهب الأيام والليالي حتى يحيي الله الموتى ويميت الاحياء ويرد الله الحق إلى أهله ويقيم دينه الذي ارتضاه لنفسه ونبيه صلى الله عليه وآله، فابشروا ثم ابشروا ثم ابشروا فوالله ما الحق إلا في أيديكم"[80].

لقد عُرف أمير المؤمنين (ع) إنه كان شديدا في مسالة المال على أهل بيته قبل غيرهم ولقد ضرب بعدل أمير المؤمنين المثل في هذا المضمار فقد روي ان أخاه عقيل بن أبي طالب قدم عليه من المدينة فقال له: "مأقدمك يا أخي؟ قال تأخر العطاء عنا وغلا السعر ببلدنا وركبني دين عظيم فجئت لتصلني) فقال الإمام علي (ع): مالي مما ترى شيئاً الا عطائي فإذا خرج فهو لك قال عقيل اشخوصي من الحجاز إليك من اجل عطائك...فقال الإمام:هل تعلم أن لي مال غيره أم تريد ان يحرقني الله في نار جهنم في صلتك بأموال المسلمين... فلما ألح عقيل عليه قال لرجل: خذ بيد أخي عقيل وأنطلق به إلى حوانيت السوق فقل له دق هذه الأقفال وخذ ما في هذه الحوانيت فقال عقيل: أتريد ان تتخذني سارقاً؟ قال الإمام وأنت تريد ان تتخذني سارقاً؟ ان اخذ من أموال المسلمين..."[81] وقد ترجم لنا ذالك الإمام علي(ع) حال عقيل قائلاً: "والله لقد رأيت عقيلاً وقد املق حتى استمحاني من بركم صاعاً ورأيت صبيانة شعث الشعور غبر الألوان من فقرهم كأنما سودت وجوههم.." [82]. أي أنه كان على علم تام بحاله وبحال عياله ولكنه لم يتخذ من مال الله دولاً كما فعل غيره من قبل.

قال عبد الله بن جعفر بن أبي طالب لعمه علي (ع): "يا أمير المؤمنين، لو أمرت لي بمعونة أو نفقة! فو الله ما لي نفقة إلا أن أبيع دابتي، فقال: لا والله ما أجد لك شيئا إلا أن تأمر عمك أن يسرق فيعطيك"[83]. هكذا نرى ان الإمام علي يعامل أهل بيته كان يعاملهم معاملته للناس الآخرين من دون تفضيل إن لم يكن يقسي عليهم بأكثر من باقي الناس. أما عن نفسه فإنه وصف حاله للناس بقوله: "يا أهل الكوفة، إذا أنا خرجت من عندكم بغير راحلتي، ورحلي وغلامي فلان، فأنا

خائن. فكانت نفقته تأتيه من غلته بالمدينة بينبع، وكان يطعم الناس منها الخبز واللحم، ويأكل هو الثريد بالزيت"[84].

كان الإمام علي (ع) يمتنع عن تناول أنواع الأطعمة واقتصر على البسيط منها كالخبز واللبن وكان في أيام رسول الله (ص) يربط الحجر على بطنه وقيل انه ما شبع من طعام قط وكان يختم على طعامه وهو يقول:"أما والله ما أختم عليه بخلا ولكني أبتاع قدر ما يكفيني فأخاف أن يفنى فيصنع من غيره وإنما حفظي لذلك".

هكذا كان خليفة المسلمين الذي يحكم العالم الإسلامي بأجمعه الذي ترد عليه الأموال من كل جانب يتناول ابسط الأطعمة مواساة للفقراء[85] وما ذلك إلاّ لنفسه (ع) يروضها بالنفوس لتأتي آمنة يوم الخوف الأكبر ولو شاء (ع) كما يقول: "لأهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل، ولباب هذا القمح ونسائج هذا القز ولكن هيهات ان يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تغير الأطعمة ولعل بالحجاز أو اليمامة من لأطمع له في القرص ولا عهد له بالشبع أو أبيت وحولي بطون غرثى وأكباد حرى أو أكون كما قال القائل:

وحسبك داء أن تبيت ببطنه وحولك أكباد تحن إلى القد

أأقنع من نفسي بأن يقال: "هذا أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش"[86].

إن علي (ع) لم يدعوا إلى الاقتصاد في الأموال والى الزهد في الدنيا ولم يطبق ذلك بل نراه على الرغم من انه خليفة المسلمين وتتدفق على الخزائن التي تحت أمرته الأموال الطائلة من العراق والحجاز ومصر وفارس ويروي لنا حياته[87] فيقول "من يشري مني هذا السيف فوالذي فلق الحبة لطالما كشفت به الكروب عن وجه رسول الله (ص) ولو كان عندي ثمن أزار ما بعته"[88] هذا هو سلوك علي (ع) مع نفسه فهو يحمل سيفه ليبيعه في السوق ليشتري بثمنه أزاراً على ان الناس لم يرضخوا أو يقروا جميعاً هذا النهج بل ان بعضهم شنها حربا ضده وكانوا من كبار الصحابة كطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة وقد حذرهم الإمام علي من هذه الحرب ولكن التحذير لم ينفع فما كان من القوم الا ان ساروا إلى البصرة فسفكوا الدماء، ولكن ذلك لم يثني علياً (ع) عن المبدأ الذي تمسك به فتابع سيرته يقسم بالسوية ولا يدخر أي شيء في بيت المال[89].

روي ان أمير المؤمنين قد دخل بيت مال البصرة بعد معركة الجمل فلما رأى ما فيه من الأموال قال: "يا صفراء ويا بيضاء غري غيري، المال يعسوب الظلمة وأنا يعسوب المؤمنين"[90] بعد سنوات من المفاضلة بالعطاء والذي أقر على عهد عمر ثم الفوضى المالية التي رافقت عهد الخليفة عثمان

فأن الإمام علي (ع) اتبع سياسة خاصة في قسمة العطاء وبيت المال إنها سياسة رسول الله (ص) إذ كان لا يبقي ما يرد عليه من المال بل يوزعه على القبائل من ساعته فقد نقل ان مالاً جاءه من الجبل فقام المسلمون معه وجاء الناس يزدحمون، فأخذ حبالا فوصلها بيده، وعقد بعضها إلى بعض، ثم أدارها حول المال، وقال: لا أحل لأحد أن يجاوز هذا الحبل، قال: فقعد الناس كلهم من وراء الحبل، ودخل هو، فقال: أين رءوس الاسباع؟ وكانت الكوفة يومئذ أسباعا – فجعلوا يحملون هذه الجوالق إلى هذه الجوالق، وهذا إلى هذا، حتى استوت القسمة سبعة أجزاء، ووجد مع المتاع رغيف، فقال: اكسروه سبع كسر، وضعوا على كل جزء كسرة، ثم قال:

هذا جناي وخياره فيه إذ كل جان يده إلى فيه. ثم أقرع عليها ودفعها إلى رءوس الاسباع، فجعل كل رجل منهم يدعو قومه فيحملون الجواليق[91].

المطلب الثالث

الرقابة التنفيذية

لقد كانت الكوفة زاخرة بالأسواق وكان الإمام (ع) يطوف فيها كل يوم ليصلح من معانات الناس ويحل مشاكلهم وكانت الاسواق متنوعة في نوع البضائع التي تباع فيها لذلك كان للأمام علي (ع) جولات رقابية لكل سوق على حده وسنأخذ أمثله لجولات الإمام في تلك الأسواق فقد قال عنه الإمام الصادق (ع) قوله:" كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) بالكوفة يركب بغلة رسول الله ثم يمر بسوق الحيتان فيقول: لا تأكلوا ولا تبيعوا من السمك ما لم يكن له قشر".

وفي رواية أخرى أن أمير المؤمنين (ع) خرج في شرطة الخميس وعنده الدرة لها سبابتان يضرب بها بياعي الجري والمارما هي والزمير ويقول لهم يا بياعي مسوخ بني إسرائيل وجند بني مروان. فقام إليه فرات بن أحنف فقال: "يا أمير المؤمنين وما جند بني مروان؟ فقال له: أقوام حلقوا اللحى وفتلوا الشوارب فمسخوا"[92].

وفي رواية أخرى خرج أمير المؤمنين (ع) على بغلة رسول الله وخرجنا معه نمشي حتى انتهينا إلى أصحاب السمك فجمعهم فقال: أتدرون لأي شيء جمعتكم؟ قالوا:" لا، قال: لا تشتروا الجري ولا المارما هي ولا الطافي على الماء ولا تبيعوه[93] وفي رواية أخرى إن عليا (ع) كان يركب بغلة رسول الله (ص) ثم يمر بسوق الحيتان فيقول: ألا لا تأكلوا ولا تبيعوا ما لم يكن له قشر"[94].

في سوق القصابين:

مر أمير المؤمنين (ع) بالقصابين فنهاهم عن بيع سبعة أشياء من الشاة فنهاهم عن بيع الدم والغدد وأذان الفؤاد والطحال والنخاع والخصي والقضيب. فقال له بعض القصابين:" ما الطحال والكبد إلا سواء؟ فقال (ع) كذبت يا لكع آتني بتورين من ماء أنبئك بخلاف ما بينهما. فأتى بكبد وطحال وتورين من ماء فقال (ع): شقوا الكبد من وسطه والطحال من وسطه. ثم أمر (ع) فرسبا في الماء جميعا فابيضت الكبد ولم ينقص منها شيء ولم يبيض الطحال وخرج ما فيه كله وصار دما كله وبقي جلد وعروق فقال (ع): هذا خلاف ما بينهما هذا لحم وهذا دم"[95].

وروي أن قصابا كان يبيع اللحم من جارية إنسان وكان يحيف عليها فبكت وخرجت، فرأت عليا (ع) فشكته إليه، فمشى معها نحوه ودعاه إلى الإنصاف في حقها ويعظه ويقول له: "ينبغي أن يكون الضعيف عندك بمنزلة القوي فلا تظلم الجارية، ولم يكن القصاب يعرف عليا (ع)، فرفع يده وقال: اخرج أيها الرجل، فانصرف (ع) ولم يتكلم بشيء، فقيل للقصاب: هذا علي بن أبي طالب (ع) فقطع يده وأخذها وخرج إلى أمير المؤمنين (ع) معتذرا، فدعا له (ع) فصلحت يده"[96].

في سوق الإبل والأقمشة:

عن مختار التمار قال: "كنت أبتغي مسجد الكوفة وأنزل في الرحبة وآكل الخبز من البقال فخرجت ذات يوم فإذا رجل يصوت بي: إرفع إزارك فإنه أنقى لثوبك واتقي لربك.فقلت من هذا؟ فقيل: علي بن أبي طالب (ع) فخرجت أتبعه وهو متوجه إلى سوق الإبل فلما أتاها قال:يا معشر التجار إياكم واليمين الفاجر فإنها تنفق السلعة وتمحق البركة ثم مضى (ع) حتى أتى التمارين فإذا بجارية تبكي على تمار فقال لها:. ما لك؟ قالت: "أنا أمة أرسلني أهلي أبتاع لهم بدرهم تمر فلما أتيتهم لم يرضوه فرددته فأبى أن يقبله" فقال (ع): "يا هذا خذ منها التمر ورد عليها درهمها". فأبى فقيل للتمار: هذا علي بن أبي طالب. فقبل التمر ورد الدرهم إلى الجارية وقال:ما عرفتك يا أمير المؤمنين فاغفر لي ثم مضى حتى أتى سوق الكرابيس فإذا هو برجل وسيم فقال: يا هذا عندك ثوبان بخمسة دراهم؟ فوثب الرجل فقال:" يا أمير المؤمنين عندي حاجتك. فلما عرفه مضى عنه ووقف على غلام" فقال (ع):" يا غلام عندك ثوبان بخمسة دراهم؟" فقال: نعم عندي. فأخذ (ع) الثوبين أحدهما بثلاثة دراهم والآخر بدرهمين ثم قال (ع): يا قنبر خذ الذي بثلاثة دراهم، فقال قنبر: أنت أولى به تصعد المنبر وتخطب الناس، فقال له: أنت شاب ولك شره الشباب وأنا أستحي من ربي أن أتفضل عليك. سمعت رسول الله (ع) يقول: إلبسوهم مما تلبسون وأطعموهم مما تطعمون. فلما لبس القميص مد يده في ذلك فإذا هو يفضل عن أصابعه فقال (ع): إقطع هذا الفضل فقطعه فقال الغلام: هلم أكفه؟ فقال (ع): دعه كما هو فإن الأمر أسرع من ذلك"[97].

وقد بلغ الإمام خيانة ابن هرثمه وهو على سوق الاهواز فكتب إلى عامله يقول: "(نح ابن هرثمة عن السوق وأوقفه للناس فمن أتى عليه بشاهد فحلفه مع شاهده وأدفع إليه من مكسبه وسجنه ونادي عليه)"[98].

كلف الامام علي (ع) بضبط اسماء من يدخل إلى الكوفة فعن الإمام الصادق (ع): إن عليا (ع) أمر أن يكتب له من يدخل الكوفة، فكتب له اناس ورفعت أسماؤهم في صحيفة، فقرأها فلما مر على اسم ابن ملجم وضع إصبعه على اسمه ثم قال: "قاتلك الله قاتلك الله، ولما قيل له، فإذا علمت أنه يقتلك فلم لا تقتله؟ فيقول: إن الله تعالى لا يعذب العبد حتى يقع منه المعصية، وتارة يقول: فمن يقتلني"[99]؟.

المبحث الثاني

الرقابة في رؤية الإمام علي (ع) قراءة في عهده لمالك الأشتر

اعتمد امير المؤمنين (ع) على النظام المركزي في الإدارة اي تركيز الصلاحية وحصرها في المستويات الإدارية العليا حيث يتم في هذا المستوى أتخاذ القرارات، مع مراعاة منح حكام الولايات والمناطق بعض الصلاحيات، وفق القواعد المسماة اليوم بالنظام اللامركزي أو هو تعبير عن توزيع الصلاحية على المستويات الإدارية المختلفة ومنح الولاة في الأمصار حق اتخاذ القرارات، بما يخدم للسياسة العامة[100].

ان الجهاز الإداري في حكومة امير المؤمنين (ع) هو جهاز معين من قبله ولا يقوم على اساس الترشيح لان الاشخاص الذين يختارهم الامام يكونون ضمن مواصفات خاصه ذكرت في اكثر من خطبه مثل ان يكونوا من اهل البيوت الصالحه ومن اهل التقوى والورع والسبق في الاسلام ورغم كل هذه المواصفات الا ان الامام لم يهمل موافقة او رضا الناس عن هؤلاء [101] وفي هذا يقول الإمام (ع): "**إِنَّ سُخْطَ الْعَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الْخَاصَّة، وَإِنَّ سُخْطَ الْخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى العامة**"[102].

هذا يعني ان الإمام علي (ع) كان مدرك تماماً ان احد اسباب الثورة على الخليفة عثمان هو سوء تصرف الولاة والعمال وعدم رضا المسلمين عنهم.

ووضع الإمام (ع) القواعد والأسس التي ينبغي أن يسير عليها الجهاز الإداري للدولة، سواءً لدى الإدارة المركزية في مركز الخلافة، أو في الأقاليم والولايات وذلك من خلال الكتب التي كان يرسلها إلى الولاة والعمال ولعل من اروع هذه الكتب كتابه إلى مالك الأشتر النخعي حين ولاه إلاّ أن يد الغدر تدخلت فمنعت تنفيذه في مصر بعد أن دس معاوية السم قبل ان يصل إلى وجهته التي أرسله الإمام علي (ع) إليها[103]، لقد حوى عهد الإمام إلى مالك الأشتر كل مبادئ القيادة الإسلامية العادلة وما يجب ان تقوم به من مسؤوليات في حياة الأمه في استمرار الدولة من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما حدد كل ما يحتاجه المجتمع وما يمكن للحاكم المثالي الالتزام به عبر مبادئ مسؤوليات القيادة[104]، ويمكن جمع كل ذلك وتلخيصه على النحو الآتي:

1- قاعدة نطاق الإشراف:

"هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر في عهده حين ولاه مصر، جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح اهلها وعمارة بلادها"[105] تشكل مرتكزات الحكومة قديماً وحديثاً وبصورة أكثر دقه وأشمل أنها تستند على قاعدة نطاق الإشراف والذي كلما كان صغيراُ حقق ابعاد أكثر ونطاق الأشراف يعني تحديد عدد المرؤوسين الذي يستطع الرئيس السيطرة عليهم وقد

أشار الإمام إلى اربعة أفراد إذ تمثل في أطار الحكومات المعاصرة من اربعة وزارات وهي وزارة المالية وما يرتبط بها من المديريات العاملة في تحصيل الأموال من الضرائب وغيرها ووزارة الدفاع والداخلية وما يرتبط بها من الجيش وتنظيماته قوى الأمن واجهزة الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة والتجارة والزراعة والري وغيرها من المديريات التابعة لها في استصلاح شؤون المجتمع ثم وزارة الاسكان والتعمير وما لها من دور في اعمار البلد. ويعني هذا ولذا فان منطلق قاعدة الأشراف ذو بعد اساسي في تمكين الوالي أو الحاكم في إدارة شؤون البلاد[106].

2- المداولة في الوظائف الإدارية:

يرى الإمام (ع) أن الإدارة السليمة لابد لها من الاستمرار وهذا الاستمرار لا يتم الا عن طريق تغيير مواقع الموظفين أو العاملين بأستمرار ، حتى ولو كان هذا الموظف ناجحاً في مهامه، لم يرتكب أي خطأٍ أو ذنب. ونستدلُّ على هذه القاعدة بقول الإمام (ع): "اعْلَمْ يَا مَالِكُ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إلى بِلادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُوَلٌ قَبْلَكَ مِنْ عَدْلٍ وجَوْرٍ، وأن الناس ينظرون من امورك في مثل ماكنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم... فليكن احب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح فملك هواك وشح بنفس"[107]. بين من خلال هذه الوصية ان البلاد التي وجهتك إليها قد تداول عليها الظلم والجور وهذا التاريخ ينقل سيرة أولائك الذين تولوا عليها. وان من خلق الإسلام أن يسير الوالي إلى الرعية في طريق العدل والحق وانك كنت فردا من الرعية تعيش مع الولاة وتطمح ان يسيروا بالعدل فيجب عليك ان تعمل مع الرعية ما كنت تتمنى ان يعمله الولاة معك[108].

لقد سار أمير المؤمنين (ع) بهذه السياسة مع عماله فنراه يقرر تغيير واليه على البحرين بوالٍ جديد من دون أن يكون ذاك الوالي القديم قد خان أو ضعف عن أداء عمله ولكن ربما أن الإمام وجد انه لم يرتقِ إلى المستوى الذي كان يريده رغم توفر شروط التقوى والورع فيه فيقول (ع): "**فَإِنِّي قَدْ وَلَّيْتُ النُّعْمَانَ بْنِ عَجْلانَ الزُّرَقِيَّ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، ونَزَعْتُ يَدَكَ بِلا ذَمٍّ لَكَ ولا تَثْرِيبٍ عَلَيْكَ. فَلَقَدْ أَحْسَنْتَ الْوِلايَةَ، وأَدَّيْتَ الأَمَانَةَ، فَأَقْبِلْ غَيْرَ ظَنِينٍ ولا مَلُومٍ ولا مُتَّهَمٍ ولامَأْثُومٍ**"[109].

3- تطبيق القانون:

الموظف اليوم ملزم بتنفيذ القانون ليس فقط على الناس ، وإنما قبل ذلك على نفسه وأهل الخاصة فيه [110]، وهو ملزم بالتقيُّد بأحكام القانون، فالقانون في حكومة الامام علي (ع) هو قانون الهي مستمد من احكام الشريعة الاسلامية ولا يجوز مخالفته ، لأن من يخالف القانون، فإن جزاءه سيكون شديداً، فأَمَرَ(ع): "**بِتَقْوَى اللَّـهِ وإِيْثَارِ طَاعَتِهِ، واتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ وسُنَنِهِ**"[111]. اي ان التقوى ومخافة الله عز وجل سر نجاح كل فرد في اي عمل يتولاه حيث بين

الإمام ان من يلتزم بالفرائض والسنن ويخاف الله في عمله هو الميزان الذي يضعه أمير المؤمنين لسعادة الفرد وشقائه[112] وحثَّ (ع) الجهاز الإداري، على أن: ""لا تنْصِبَنَّ لِحَرْبِ اللهِ "عبر مخالفة القانون]،" فَإِنَّهُ لاَ يَدَيْ لَكَ بِنِقْمَتِه، وَلاَ غِنَى بِكَ عَنْ عَفْوِهِ وَرَحْمَتِهِ ولا تندمن على عفو ولا تبجحن بعقوبة ولا تسر إلى بادرة)"[113]. ان التشريع كان من اختصاص أمير المؤمنين (ع) لانه كان على يقين تام من عدم قدرة اي من الولاة او الموظفين على التشريع اولاً ويقينه الكامل من ان الشريعة الاسلامية جاءت كامله من الله سبحانه وتعالى لذلك كان التشريع من اختصاصه وذلك خشية من حصول التناقض ثانياً الا في بعض المناطق البعيده فأن كان يضع الثقة ومن ينوب عنه [114]، إذ يقول(ع): "**أَفَأَمَرَهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِالاخْتِلافِ فَأَطَاعُوهُ أَمْ نَهَاهُمْ عَنْهُ فَعَصَوْهُ. أَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ دِيناً نَاقِصاً فَاسْتَعَانَ بِهِمْ عَلَى إِتْمَامِهِ، أَمْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَهُ، فَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا وعَلَيْهِ أَنْ يَرْضَى، أَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ دِيناً تَامّاً فَقَصَّرَ الرَّسُولُ** (ص) **عَنْ تَبْلِيغِهِ وأَدَائِهِ، واللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ما فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ وفِيهِ تِبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ..**[115]". ان المقارنة تتم بين إنسان وإنسان يكونان متساويان أو متكافئان بنفس المستوى ولا يجوز المقارنة بين الله سبحانه وتعالى والإنسان كقوله تعالى [**وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ**][116].

4- التسلسل الإداري:

يعتبر عهد الإمام (ع) إلى مالك الأشتر بمثابة تفويض لادارة السلطة، الا ان هذا التفويض لم لم يكن تفويضاً مطلقاً، وانما قيده الامام بمجموعه من الشروط منها ان يكونوا خاضعين للسلطة المركزية ، وعلى الجهاز الإداري التقيُّد بالأوامر التي توجهها الإدارة المركزية، المتمثلة بولي الأمر[117]. يرى الإمام علي (ع) ان الموظف عليه اطاعة الله ورسوله وذلك من خلال احترام الاحكام الالهية فإذا هي لم تحترم فلا سلطة لأي حاكم وهذا الأمر لم يوحي به عماله فقط بل كان يضمنه عهوده التي كان يحملها إلى الولاة[118]. كقوله (ع): (آمره بتقوى الله وإثار طاعته واتباع ما أمر به بكتابه)[119]. ولا شك ان مخافة الله هي سر نجاح أي مسؤول أو موظف في عمله لان التقوى تعد الوظيفة الاولى التي يجب على الفرد أو المجتمع ان يلتزم بها ويعتمدها في التعامل مع الآخرين[120]، ويضع الإمام شروط خاصة لاختيار عماله فيقول (ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختيارا ولا تولهم محاباةً وأثره فانهم جمتع من شعب الجور والخيانة وتوخى فيهم التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام.. ثم تفقد اعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء... ثم أسبغ عليهم الأرزاق فأ ذلك قةة لهم على استصلاح أنفسهم)[121]. أي يجب ان يكون اختيارك لعمالك وفق معايير خاصة وليس محاباة أو مجاملة لشخص معين وهؤلاء يجب ان يكونوا من اشراف البيوت ومن السابقين في الإسلام اي يجب ان تتوفر لدى العامل التجربة والخبرة

العملية اي من خبر المجتمع عن كثب فعرف حاجاته وتبين نقائصه فإنسان كهذا اذا تولى عمل مضى فيه على بصيره ثم يجب ان يخضع هؤلاء الولاة للاختبار فإذا ثبتوك فإنهم يعون المسؤولية الملقاة على عاتقهم فثبتهم في مناصبهم وإلا عزلهم[122]، وهو ما فعله (ع) مع المنذر أبن الجارود العبدي وقد خانه في بعض ما ولاه في اعماله فكتب له قائلاً: (اما بعد فأن صلاح ابيك غرني منك وظننت انك تتبع هديه وتسلك سبيله)[123].

5- تعدد الدلائل على قاعدة المركزية:

ان التسلسل الإداري، يعني ان الموظف الاداري فوقهم كقول: "إِنَّكَ فَوْقَهُمْ ووَالِي الأمر عَلَيْكَ فَوْقَكَ واللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَلاكَ..."، أو يقول (ع) في كتاب له إلى قثم بن العباس وهو عامله على مكة: " فَأَقِمْ عَلَى مَا فِي يَدَيْكَ قِيَامَ... التَّابِعِ لِسُلْطَانِهِ الْمُطِيعِ لإِمَامِهِ"، وفرض على الجهاز الإداري أن يقدِّم تقريراً وحساباً عن إدارته إلى الحكومة. وفي هذا يقول (ع):" فَارْفَعْ إِلَيَّ حِسَابَكَ.."[124].

وفي كلامٍ واضحٍ للإمام (ع) أرسله إلى أحد عماله يدعو فيه على حظر مخالفة أوامره، يقول: "بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ إِلَهَكَ وعَصَيْتَ إِمَامَكَ "، وإذا كانت أوامر الخليفة لا تعجب الموظف أو العامل، فعليه الخيار بين الطاعة والالتزام أو الاستقالة، حيث يقول (ع) في كتابٍ له إلى أبي موسى الأشعري، وهو عامله على الكوفة: "**أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ قَوْلٌ هُوَ لَكَ وعَلَيْكَ فإذا قَدِمَ رَسُولِي عَلَيْكَ فَارْفَعْ ذَيْلَكَ واشْدُدْ مِئْزَرَكَ واخْرُجْ مِنْ جُحْرِكَ وانْدُبْ مَنْ مَعَكَ فَإِنْ حَقَّقْتَ فَانْفُذْ وإِنْ تَفَشَّلْتَ فَابْعُدْ**"[125].

6- اتخاذ القرار في الوقت المناسب:

إن القائد ـ في الإدارة الحديثة ـ هو من يترجم استراتيجيته أو رؤيته خلال وقتٍ مناسب، فلا يتسرَّع ولا يؤجِّل، لأن التأخير والتأجيل هما عدوَّا النجاح، ويمكن لقائد أن يخسر معركة حاسمة بسبب تأجيل اتخاذ القرار. وعلى ذلك فقد جاءت نصائح الإمام علي (ع)، في آلية اتخاذ القرار مبنية على قواعد تمنع الخطأ في القيادة، وحدد (ع) آلية اتخاذ القرارات قائلاً:[126]" إِيَّاكَ وَالْعَجَلَةَ بِالأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا، أو التَّسَاقُطَ [أي التهاون والاستهتار] فِيهَا عِنْدَ إِمْكَانِهَا، أو اللَّجَاجَةَ فِيهَا إِذا تَنَكَّرَت، أو الْوَهْنَ عَنْهَا إِذَا اسْتَوْضَحَتْ. فَضَعْ كُلَّ أَمْر مَوْضِعَهُ، وَأَوْقِعْ كُلَّ عَمَل مَوْقِعَهُ. وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الأُمُورِ إليك أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ". ولقد أكَّد على هذه المعاني في خطبةٍ أخرى، ذكر فيها أن من مميّزات الإداري أنه: "**مِمَّنْ لا يُخَافُ... بُطْؤُهُ عَمَّا الإِسْرَاعُ إليه أَحْزَمُ ولا إِسْرَاعُهُ إلى مَا الْبُطْءُ عَنْهُ أَمْثَلُ**"[127].

7- الإحسان إلى العامة وتخفيف الأعباء المفروضة عليهم:

تعدُّ خدمة الناس، محل الاهتمام الدائم عند الإمام (ع). وكان يحرص دائماً على تذكير الجهاز الإداري، من عمَّالٍ وأمراءٍ وجندٍ وولاةٍ بضرورة مراعاة أحوال العامة والإحسان إليهم[128]، وعدم الضن السيئ بهم إذ يجب على القائد ان لا يضن سوءا برعيته وفي عهده الخاص إلى واليه على مصر، يرشده قائلاً (ع):"اعْلَمْ، أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَى إلى حُسْنِ ظَنِّ وَالٍ بِرَعِيَّتِهِ مِنْ إحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ، وَتَخْفِيفِهِ الْمَؤُونَاتِ عَلَيْهِمْ". وأكَّد على هذه المعاملة في عهده إلى أحد ولاته الآخرين، الذي قال فيه: "**فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ، وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ، وابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ، وآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ والنَّظْرَةِ، حَتَّى لا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ، ولا يَيْأَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ**". **وكررَّ الأمر ذاته في عهده إلى مالك الأشتر بقوله** (ع): "**وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ والْمَحَبَّةَ لَهُمْ واللُّطْفَ بِهِمْ ولا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِيا**"[129].

8- الالتزام بمبدأ المساواة:

وعلى العامل أو الوالي المساواة بين جميع العامة، لا فرق بين المسلمين وغير المسلمين ولا بين الاغنياء والفقراء. ودليل ذلك قول الإمام (ع) على وجوب المساواة [130]: "لأنهم صِنْفَانِ (أي الناس): "**إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ، وَإِمّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ**". ويجب عليه ان لايجامل الناس على حساب المصلحه العامه ، بقوله (ع): "**وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ، وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ، وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوىً مِنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّكَ إِلاَّ تَفْعَلْ تَظْلِمْ**". وفي كلامٍ آخر له (ع): "وايْمُ اللَّهِ لأنْصِفَنَّ الْمَظْلُومَ مِنْ ظَالِمِهِ، ولَأَقُودَنَّ الظَّالِمَ بِخِزَامَتِهِ حَتَّى أُورِدَهُ مَنْهَلَ الْحَقِّ وإِنْ كَانَ كَارِهاً[131]، بين الإمام علي (ع) ان الإنسان إذ لم يلتقِ مع هذا الإنسان بالعقيدة فأنه يلتقي معه بالأصل والمنشأ وهذا الإنسان ربما يصيب ويخطأ "ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم[132]. إذ أن هذه القيم الإدارية التي ربما لا نجد لها مثيل في اكبر المنظمات الإنسانية تقدما وتطورا فالإمام عليه السلام يحث الوالي أو المسؤول بالرحمة والمودة للرعية[133].

ومن روائع الصور التي اعطاها الإمام علي (ع) عن الادارة في الحكم على مستوى الذات كلامه عن هدية قدمت له: "وأعجب من ذلك طارق طرقنا بملفوفه في وعائها عجنت بريق حيه أو قيئها فقلت اصلةٌ ام زكاة ام صدقة فذلك محرم علينا أهل البيت فقال لاذا ولا ذاك ولكنها هديه فقلت هبلتك الهبول اعن دين الله اتيتني لتخدعني امختبط انت ام ذو جنةً ام تهجر والله لو أعطيتُ الاقاليم السبعة بما تحت افلاكها على ان اعصي الله في نملة اسلبها جلب شعيرة ما فعلت وان دنياكم عندي اهون من ورقة في فم جرادة تقضمها ما لعلي ولنعيم يفنا ولذة لا تبقى نعوذ بالله من سباة العقل وقبح الزلل وبه نستعين"[134].

9- سترُ العيوب دفعُ المخطئ للإقلاع عن أخطائه:

يجب على الموظف الاداري ستر عيوب الناس إذ لايوجد انسان خالي من العيوب, وفي هذا يقول الإمام (ع): "فإنَّ في النَّاسِ عُيُوباً، الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللهُ مِنْكَ ما تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ"[135].

10- التواصل الدائم مع الرعية ومتابعة قضاياهم مباشرة:

لأن المجتمع قد يُبتلى بقضايا لا يقدر عليها الجهاز الإداري، ولا بدّ من تدخل الحاكم أو القيادة الإدارية العليا مباشرةً، ولهذا يأمر الإمام (ع) بالتدخل المباشر، ويقول: " **ثُمَّ أمور مِنْ أُمُورِكَ لاَ بُدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا: مِنْهَا إِجَابَةُ عُمَّالِكَ بِمَا يَعْيَا عَنْهُ كُتَّابُكَ، وَمِنْهَا إِصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ عِنْدَ وُرُودِهَا عَلَيْكَ مِمَّا تَحْرَجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ**". ويستوجب هذا التدخل المباشر أن لا يطيل الاحتجاب عن الرعية، فيقول (ع): "**وَلاَ تُطَوِّلَنَّ احْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ احْتِجَابَ الْوُلاَةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيقِ، وَقِلَّةُ عِلْمٍ بِالأُمُورِ، وَالاْحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا احْتَجَبُوا دُونَهُ فَيَصْغُرُ عِنْدَهُمُ الْكَبِيرُ، وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ، وَيَقْبُحُ الْحَسَنُ، وَيَحْسُنُ الْقَبِيحُ، وَيُشَابُ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ**". وهذه الجلسات ليست جلسات انتخابية ولا صورية أو كلامية فقط، وإنما هي مجالس قضاء الحاجات، حيث يقول الإمام (ع): "**واجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً، تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً، فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ، وتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وشُرَطِكَ، حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ**"[136].

11- الابتعاد عن البطانة الخاصة:

يجب على الحاكم الابتعاد عن المقربين او اصحاب المصلحه ، إذ نهى الإمام (ع) من مدّهم بالعطاء، فهم أول من يهرب عند الشدائد، وأول من يهاجم الرئيس عندما يقطع عنهم عطاياه، وقال(ع) عنهم: " **بِطَانَة، فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ، وَقِلَّةُ إِنْصَافٍ فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولَئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الأَحْوَالِ، وَلاَ تُقْطِعَنَّ لِاحَدٍ مِنْ حَاشِيَتِكَ قَطِيعَةً**". **إذ "لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ، أَثْقَلَ عَلَى الْوَالِي مَؤُونَةً فِي الرَّخَاءِ، وَأَقَلَّ مَعُونَةً لَهُ فِي الْبَلاَءِ، وَأَقَلَّ شُكْراً عِنْدَ الإِعْطَاءِ، وَأَبْطَأَ عُذْراً عِنْدَ الْمَنْعِ، وَأَضْعَفَ صَبْراً عِنْدَ مُلِمَّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أهل الْخَاصَّةِ، وإنما عَمُودُ الدِّينِ، وَجِمَاعُ الْمُسْلِمِينَ، وَالْعُدَّةُ لِلاْعْدَاءِ، الْعَامَّةُ مِنَ الأمة، فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ (أي ميلك) لَهُمْ، وَمَيْلُكَ مَعَهُمْ**"[137].

الخاتمة:

بعد أن أكملت بعون الله وفضله بحثي المنصوص (الرقابة الإدارية في حكومة الإمام أمير المؤمنين علي (ع)) ادرج في أدناه أهم النتائج الذي توصلت اليها من خلال البحث والتقصي إذ أن الملامح الإدارية في فكر الإمام علي (ع) وتدبيره الذي علمّه إياه رسول الله (ص)، وهي بعنوانها وتفاصيلها لا تزال تصلح للإدارة العامة في مجتمعاتنا المعاصرة، وقد أردنا من خلال هذه الدراسة أن

نلتفت ولو قليلاً إلى تراثنا الغني بالنماذج والحِكَمِ والأفكار التي تنسجم مع بيئتنا ومجتمعاتنا، وتصلح كنظام حكمٍ وإدارة أكثر من الأنظمة الأخرى التي نضطر إلى استيرادها من دول وثقافات شتى، والتي لم تثبت نجاحها في تسيير الشؤون الإدارية في مجتمعاتنا العربية.

ولعل أهم النتائج التي توصلت إليها تتلخص فيما يأتي:

1- لقد حاولت حكومة الإمام أمير المؤمنين (ع) إزالة الفوارق الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية، وحاولت ان تجعل الأولوية للإسلام في كل شيء. فالإسلام فوق كل المصالح الشخصية، وفوق كل الاهتمامات الخاصة. وكانت والأفضلية فيه للجهاد والسعي من أجل بناء دولة الإسلام والمسلمين. وكان هذا النموذج في الحكم الديني نموذجاً مثالياً، خصوصاً بعد أن قرأنا ما حصل في عهد عثمان من انتهاكات مالية.

2- ومن وجوه سياسته الإدارية أن كلف البعض بضبط من يدخل إلى الكوفة، مما يعني ايلائه أهمية كبرى لحفظ الأمن ومتابعة المنافذ التي يتوقع منها خرق امني وبالتالي أهمية العمل الاستخباري.

3- نهى الإمام (ع) من التعويل على البطانة الخاصة أو مدّهم بالعطاء، فهم أول من يهرب عند الشدائد، وأول من يهاجم الرئيس عندما يقطع عنهم عطاياه، وهم قليلو المروءة والنخوة.

ct(ع)bstr(ع)

Th(ع)t the st(ع)te c(ع)lled on th(ع)t the hum(ع)n control on three (ص)mport(ع)nt re(ص)gn to m(ع)ke norm(ع)lcy (ع)nd cont(ص)gu(ص)ty: (ص)t (ص)s execut(ص)ve control (ص)t m(ع)ke (ع)nd t(ع)ke dom(ص)neer(ص)ngness, (ع)nd leg(ص)sl(ع)t(ص)ve control th(ع)t m(ع)ke roles (ع)nd leg(ع)l control th(ع)t m(ع)ke lows, so the st(ع)te (ص)mport(ع)nt the control m(ع)n(ع)gement h(ع)ve very (ص)mport(ع)nt (ع)nd effect(ص)ve to keep econom(ص)c source for st(ع)te (ع)nd keep the r(ص)ght of people from (ع)tt(ع)ck (ع)nd (ص)t effect(ص)ve w(ع)y to publ(ص)sh the n(ع)t(ص)on(ع)l produce to people (ص)n good w(ع)y:

(ص)sl(ع)m (ص)s reg(ص)on for (ع)ll(ع)h (ع)nd m(ع)ke good th(ص)ngs between people (ص)n two br(ع)nch:

F(ص)rst: (ص)deology (ع)nd worsh(ص)p m(ع)n(ع)gement rel(ع)t(ص)onsh(ص)p between hum(ع)n (ع)nd (ع)ll(ع)h.

Second: tre(ع)tment control the rel(ع)t(ص)onsh(ص)p between hum(ع)n (ع)nd h(ص)s brother (ص)n economy, soc(ص)ety, pol(ص)t(ص)c(ع)l (ع)nd (ع)ll rule, flex(ص)ble low, the (ص)sl(ع)m(ص)c st(ع)te h(ع)ve (ع)n (ع)(ص)m th(ع)t the st(ع)te control the rel(ع)t(ص)onsh(ص)p between hum(ع)n (ع)nd h(ص)s brother (ع)nd enter (ص)n (ص)sl(ع)m(ص)c h(ع)ndl(ص)ng.

The (ص)mport(ع)nt re(ع)sons th(ع)t m(ع)ke me to choose th(ص)s subject the low knowledge of people (ص)n (ص)sl(ع)m(ص)c government (ع)nd control (ع)nd (ص) w(ع)nt to rese(ع)rch (ص)n pr(ص)m(ع)ry source (ع)nd modern reference to h(ع)ve spec(ص)(ع)l result (ص)n th(ص)s rese(ع)rch.

هوامش البحث ومصادره

(1) سورة المائدة، الآية 117.

(2) سورة الأحزاب، الآية 52.

(3) سورة طه، الآية 94.

(4) سورة غافر، الآية 19.

(5) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، صححه: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، ط بيروت، 2008، 424/1 – 425، مادة (رَقَبَ).

(6) فهمي، عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية 1998 ص206.

(7) الكفراوي، عوف، الرقابة المالية في الإسلام، دار الصفوة، بيروت، 2005، ص16 – 21.

(8) عباس، علي، الرقابة الإدارية في منظمات الاعمال، (عمان – الاردن)، ط2، ص17 –18.

(9) الشمري، عبد الحميد حمودي ورحيم علي صباح، الفكر الرقابي عند الإمام علي (ع). بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإسلامية، المجلد 22، العدد 1، سنة 2014.

(10) ابن منظور، المصدر نفسه، 448/4، مادة (دور).

(11) الصيني، محمد إسماعيل ويوسف، حيدر حسن: معجم الطلاب، مكتبة لبنان، بيروت، 1991م، مادة (أدار).

(12) القرويتي، محمد قاسم، مبادئ الإدارة والنظريات والعمليات والوظائف، دار وائل للنشر، ط2009، ص23.

(13) جواد، شوقي ناجي، وآخرون، مبادئ الإدارة، (دار الكتب – طبعة الموصل)، 2009، ص13 –14

(14) ابن أبي طالب، علي (ت40هـ/660م)، نهج البلاغة، المختار من كلام أمير المؤمنين، جمعه الشريف الرضي، تحقيق هاشم الميلاني، ط1، العتبة العلوية المقدسة، النجف الأشرف ص392.

(15) المصدر نفسه، ص100.

(16) الآراكي، محسن. نظرية الحكم في الإسلام، ط1، مجمع الفكر الإسلامي، طهران، د.ت، ص155.

(17) سورة النساء، الآية 58.

(18) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص55 – 56.

(19) المصدر نفسه، ص100.

(20) الآصفي، محمد مهدي.الاجتهاد والتقليد، ط 3، قم، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، 2001م. ص298.

(21) المصدر نفسه، ص299.

(22) المصدر نفسه، ص300.

(23) بيضون، إبراهيم، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، ط (بيروت 1979)، ص77.

(24) سرور، محمد جمال الدين، (الحياة السياسية في الدولة العربية خلال القرن الأول الهجري)، ط القاهرة (1979)، ص57.

(25) التميمي، هادي عبد النبي، ثورة الإمام الحسين في المصنفات المصرية في القرن العشرين الميلادي (بيروت – لبنان) 2010م، ص152.

(26) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين بن عبد الرحمن (ت1505/911م)، تاريخ الخلفاء، دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان) ص157.

(27) التميمي، المصدر السابق، ص152.

(28) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت346هـ/957م) مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط قم، 2001، ج3، ص76.

(29) ذهب، كمال ناصر، إدارة أقاليم الدولة العربية الإسلامية في العصر الراشدي (11 –54) رسالة دكتوراه، ص111.

(30) الطبري، مجمد بن جرير (ت922/310م) تاريخ الرسل والملوك، مراجعة صدقي جميل العطار، ط2 بيروت، 2002م، 110/5.

(31) شمس الدين، محمد مهدي، ثورة الحسين ظروفها الاجتماعية وآثارها الإنسانية قم، ط5، 1978م، ص37.

(32) البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر (ت279 –892) انساب الأشراف، حققه وقدم له: سهيل زكار ورياض زركلي، ط بيروت، 136/6 –137، التميمي، مصدر سابق، ص153.

(33) شمس الدين، المصدر السابق، ص38، حسن، علي إبراهيم تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ط7، القاهرة، 358/1.

(34) الطبري، المصدر السابق، 186/5.

(35) شمس الدين، المصدر السابق، ص40.

(36) الطبري، المصدر السابق، 93/5، الدينوري، أحمد بن داود (ت282) الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعة: جمال الدين الشيال، ط2، قم 1959، ص139.

(37) الطبري، المصدر السابق، 93/5، ابن الأثير، عزّ الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن أبي محمد (ت630هـ/1232م) الكامل في التاريخ، ط4 بيروت، 2002، 476/3 -477.

(38) حسين، طه، الفتنة الكبرى (عثمان)، دار المعارف مصر، 2007، ص120.

(39) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (ت1017/463م)، الاستيعاب في معرفة أسماء الأصحاب، (دار الفكر، بيروت 2006)، 549/1؛ باقر شريف، حياة الإمام الحسين بن علي K (دراسة تحليلية) تحقيق: مهدي باقر القرشي، ط2، العتبة الحسينية، كربلاء 2008م، 385/1.

(40) طي، محمد الإمام على ومشكلة نظام الحكم، (بيروت لبنان) ط1، 1997، ص126.

(41) ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد بن هبة الله بن محمد المدائني (ت1258/656م) شرح نهج البلاغة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، ط2، 1965، ج3، ص49؛ شمس الدين، ثورة الحسين، ص39.

(42) البلاذي، المصدر السابق، ج5، ص58 – 59.

(43) هو مالك بن الحرب بن يغوث بن سلمة بن ربيعة بن الحرث ابن جذيمة بن ملك بن النخع النخعي المعروف بالأشتر كان رئيس قومه وكان له مواقف مذكورة في فتوح الشام، صحب الإمام علي (ع) وشهد معه الجمل وصفين وولاه على مصر فلما وصل القلزم شرب شربة عسل فمات وقيل أنها كانت مسمومة دسها له معاوية بمشورة من عمر بن العاص سنة 38 هـ / 658 م، ابن حجر، شهاب الدين احمد بن علي العسقلاني (ت1448/852م)، الإصابة في تميز الصحابة وبهامشه الاستيعاب لابن عبد البر، ط1، بيروت، 1995، 482/3.

(44) البلاذري، المصدر السابق، 152/6.

(45) البلاذري، المصدر نفسه، 167/6، المسعودي، المصدر السابق، 83/3 – 85، التميمي، المصدر نفسه، ص154 – 155.

(46) ابن أبي طالب، المصدر نفسه، ص219.

(47) شمس الدين، المصدر السابق، ص50.

(48) الطبري، المصدر السابق، 450/5 – 451.

(49) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص164 – 165.

(50) ابن أبي طالب، المصدر السابق.

(51) المصدر نفسه، ص274.

(52) التميمي، المصدر السابق، ص159.

(53) التلالي، محمد عيسى، الإصلاح الإداري في عهد الإمام علي (ع)، ط البصرة، 2008، ص156.

(54) الناصري، محمد علي، نظام الولايات في الدولة الإسلامية، دار الجمال، بيروت، ص 412.

(55) محمد عبده، شرح نهج البلاغة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008، ص374.

(56) أبو حمد، رضا صاحب، السياسة المالية في عهد الامالي علي، ط النجف الأشرف، 2006، ص43.

(57) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص65.

(58) اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب (ت بعد سنة 293هـ/904م)، تاريخ اليعقوبي، علق عليه: خليل المنصور، ط بيروت، 1999م، 124/123/2.

(59) المسعودي، المصدر السابق، 98/3.

(60) القرشي، المصدر السابق، ص436.

(61) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص409.

(62) ابن أبي طالب، المصدر السابق، مصدر سابق، ص449.

(63) ابن أبي طالب، مصدر سابق، ص447.

(64) بحر العلوم، محمد. آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام، دار الزهراء للطباعة والنشر، ط2، 1424هـ/2003م، ص154.

(65) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص439.

(66) المصدر نفسه، ص440 – 441.

(67) المصدر نفسه، ص448.

(68) البغدادي، عمار. مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة، مطبعة البنية، 2008م، ص190.

(69) طي، محمد، المصدر السابق، ص124.

(70) ابن أبي طالب، مصدر سابق، ص66.

(71) التلال، المصدر السابق، ص170.

(72) ابن أبي طالب، مصدر سابق، ص214.

(73) سورة فصلت: الآية 46.

(74) طي، محمد، المصدر السابق، ص127.

(75) أبو حمد، مصدر سابق، ص4.

(76) الحائري، عبد الهادي، نظرة سريعة في الأدب الجهادي، ط طهران، بلا.ت، 201 – 202.

(77) الكليني، الكافي في الأصول والفروع، محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت329هـ)، دار المرتضى، بيروت، 2010، 540/3.

(78) المصدر والصفحة نفسها.

(79) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص407 – 408.

(80) الكليني، المصدر السابق، 540/3.

(81) أبو حمد، المصدر السابق، ص53.

(82) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص273.

(83) ابن أبي الحديد، المصدر السابق، 198/2.

(84) المصدر نفسه، 200/2.

(85) القرشي، باقر شريف، موسوعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، تحقيق: مهدي القرشي، ط قم، 1427هـ، 106/1.

(86) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص441 – 442.

(87) أبو حمد، ، المصدر السابق، ص49.

(88) القرشي، موسوعة أمير المؤمنين، المصدر السابق، ص103.

(89) طي، محمد، المصدر السابق، ص129 – 130.

(90) الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي، ص423. الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة، تحقيق: علي الشريف، ط2، إيران (1416ق).

(91) ابن أبي الحديد، المصدر السابق، 199/2.

(92) الكليني، الكافي، المصدر السابق، 175/1.

(93) الديلمي، الحسن بن أبي الحسن محمد، ارشاد القلوب، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 2009، 45/2.

(94) البرقي، أحمد بن محمد، المحاسن، دار الصفوة، بيروت، 2006، ص398.

(95) التستري، محمد، قضاء أمير المؤمنين، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 2008، ص80.

(96) الحائري، المصدر السابق، ص111.

(97) الطبرسي، رضي الدين أبي نصر الحسن بن الفضل، (ت548هـ)، مكارم الأخلاق، ط إيران، 2008، ص16؛ القرشي، موسوعة أمير المؤمنين، المصدر السابق، ج1، ص104.

(98) طي، محمد، المصدر السابق، ص189.

(99) الطبرسي، المصدر السابق، ص42.

(100) شوقي، المصدر السابق، ص124.

(101) صالح، المصدر السابق، ص116.

(102) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص452.

(103) شمس الدين، محمد مهدي، دراسات في نهج البلاغة، الدار الإسلامية، ط3، 1981، ص55.

(104) الشيخ، حسن محمد، ملامح من الفكر الإداري عند الإمام علي (ع)، ط1، بيروت، 1993، ص40.

(105) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص250.

(106) حمود، خضير كاظم، السياسة الإدارية في فكر الإمام علي بن أبي طالب (ع)، بين الأصالة والمعاصرة، ط بيروت، بلا ت، ص10 – 11.

(107) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص450.

(108) الموسوي، عباس علي، مالك الأشتر وعهد الإمام له، ط بيروت، 1987، ص70.

(109) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص438.

(110) إسماعيل، عصام نعمة، الإدارة العامة في عهد الإمام علي، ط بيروت، 2006، ص298.

(111) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص450.

(112) الموسوي، المصدر السابق، ص66.

(113) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص451.

(114) الخطيب، عبد الكريم، الخلافة والإمامة، ط1، بيروت، 1988، ص119.

(115) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص71.
(116) سورة الاخلاص، الآية 5.
(117) كاظم، صباح محسن، الراعي والرعية في عهد الإمام علي (ع) لمالك الأشتر، ط بيروت، 2009، ص165.
(118) طي، محمد، المصدر السابق، ص181.
(119) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص450.
(120) كاظم خضير، المصدر السابق، ص12.
(121) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص450.
(122) شمس الدين، محمد، دراسات في نهج البلاغة، المصدر السابق، ص86 – 87.
(123) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص481.
(124) كاظم، المصدر السابق، ص170.
(125) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص435 – 473.
(126) كاظم، المصدر السابق، ص171.
(127) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص465.
(128) الموسوي، محسن باقر، الإدارة والنظام الإداري عند الإمام علي (ع)، ط بيروت، 2009، ص230.
(129) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص450.
(130) صالح، المصدر السابق، ص144 – 145.
(131) المصدر نفسه، ص145.
(132) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص450.
(133) خضير كاظم، المصدر السابق، ص16 – 17.
(134) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص373 – 374.
(135) صالح، المصدر السابق، ص146.
(136) صالح، المصدر نفسه، ص146.
(137) صالح، المصدر السابق، ص147.